

مركز شمس ينظم ندوة حول الجرائم الالكترونية

صحيفة القدس

الأحد

٢٠١٧/١٠/٨

ص ٩

ومن جانب آخر، عرض وكيل النيابة العامة الاستاذ عماد حماد ، مقدمة حول النيابة للتخصصة في ملاحقة الجرائم الإلكترونية، ففي ٢٠١٦/٣/١٥ كان أول عرض لنسخة القرار بقانون الجرائم الإلكترونية، مبيناً أنع عند إقرار أي قانون بالعادة يتم قراءته بثلاث قراءات وعرضه من أجل وضع الملاحظات والتعديل ومن ثم للصادقة عليه ، مؤكداً على أهمية الحاجة لمثل هذا القانون حسب إحصائيات الحاجة إليه، حيث يوجد ٦٠ ألف طلب قدم إلى النيابة العامة في عام ٢٠١٦ لارتكاب جرائم بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات، و ١٤ قضية فيما يتعلق بقضايا الجرائم الالكترونية، وهذا يدل على ارتفاع نسبة الجرائم الإلكترونية. و كانت معظم هذه الجرائم كانت تتعلق بالابتزاز الإلكتروني والإهانة والتهديد. كما تطرق للحديث حول اللواد التي تناولها القرار مبيناً الاختلاف بين اتفاقية بودابست والقرار بأن الاتفاقية تحدثت عن حرية للملكية الفكرية التي لم يتطرق لها القرار.

واوضح مدير وحدة حقوق الإنسان في وزارة العدل سامر الشراوي، أن تعطل للجلس التشريعي نتج عنه حالات واستثناءات لنتاج بعض القوانين، ويعبر بدرجة أولى عن الحاجة لتفاعل المجتمع الذي يجب أن يكون في للجلس التشريعي، ولكن هذه استثناءات نتيجة الوضع السياسي، مضيفاً أن الأصل في العملية التشريعية أو التخطيطية في كل المجالات هو التشاور، ولكن الحالة الاستثنائية للوجود في البلد انعكست على ظروف حياة للمجتمع ، والتعليقات كانت واضحة من الرئيس إلى وزير العدل بإعادة النظر وفتح باب الحوار والنقاش مع للمجتمع للذي تحديداً وبقية الشركاء الرسميين لتحديد الإطار الذي يحافظ على الحقوق والحريات،

وأكد أن الخطوات القادمة ستشمل ترتيبات على المستوى الشخصي مع المؤسسات الشريكة لتحديد بعض الخطوط العريضة للتحرك باتجاهها، ومن ثم اللقاءات السريعة مع مؤسسات للمجتمع للذي حول ذلك.

وفي نهاية الندوة، أوصى المشاركون، بضرورة وقف العمل بالقانون، وبطرح القانون على مؤسسات للمجتمع للذي ، وكليات القانون للتشاور والنقاش. وبمواءمة القانون مع اللوائح والاتفاقيات الدولية ذات الصلة . والقيام بمزيد من الأنشطة والفعاليات لتعزيز الثقافة القانونية عند طلبة الجامعات والشباب، وعدم تطبيق بعض مواد القانون خاصة تلك التي تمس حرية الرأي والتعبير ، وضرورة مراجعة الكلمات والمصطلحات الفضفاضة الواردة في القانون، وأن تأخذ السلطة التنفيذية ملاحظات مؤسسات للمجتمع للذي بجدية فيما يخص بعض مواد القانون .

رام الله . نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ، ندوة حول قرار بقانون الجرائم الالكترونية، عقدت في الكلية العصرية الجامعية في رام الله حضرها طلبة القانون؛ ضمن مشروع " تعزيز الرقابة للندن واللساءة للمجتمعية على قطاع الأمن الفلسطيني" والذي ينفذه مركز "شمس" بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP . وبالشراكة مع وزارة العدل .

وافتح الندوة، الدكتور عبدالرحمن ربحان أستاذ القانون في الكلية العصرية الجامعية مؤكداً أهمية الندوة لما يحمله القرار بقانون الجرائم الالكترونية من اختلاف في الرأي للمجتمع. وتحدث مدير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الدكتور عمار دويك، ، حول القوانين في فلسطين حيث توجد مشكلة في صناعة القوانين التي تصدر بشكل كبير اذ منذ الانقسام وتعطل للجلس التشريعي وحتى اليوم صدر نحو ١٨٠ قرار بقانون، كما توجد مشكلة في بعض القوانين التي تصدر فبعضها لا يتم التشاور حوله ويمكن أن لا يتلاءم مع مصالح بعض الجهات ، كما أن بعض القوانين تخالف القانون الأساسي الفلسطيني وتخالف اللاتزامات باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، وقانون الجرائم الإلكترونية مثال صارخ على هذه للمشكلة، بحيث لم يتم التشاور مع أي جهة خارج الحكومة كمؤسسات للمجتمع للذي وللؤسسات الأخرى هذا من الناحية الشكلية، ومن الناحية للوضع لسننا ضد هذا القانون وإنما نحن بحاجة له لوجود الجرائم الإلكترونية، وحسب اتفاقية بودابست تم تحديد الجرائم الإلكترونية للعاقب عليها وحددت إجراءات للملاحقة لهذه الجرائم بحيث لم تجرم حرية الرأي والتعبير كما يتم في القرار بقانون الجرائم الإلكترونية الذي يجرم حرية الرأي والتعبير وانتقاد الحكومة ، وبالتالي نحن مع القانون ولكن مع التحفظ على بعض للواد التي بحاجة إلى تعديل.

من جهته، تحدث الدكتور محمود الشيخ أستاذ القانون الجنائي في الكلية العصرية الجامعية، عن الأساس القانوني الذي استند اليه القرار بقانون الجرائم الإلكترونية، وأنه عند الحديث عن أي جريمة من الأصل أن نبدأ بالأساس القانوني، كما عرف الجريمة الإلكترونية بأنها سلوك غير قانوني يقع أو يقوم باستخدام الأجهزة الإلكترونية ويوجه ضد أفراد أو جماعات أو ضد الدولة يكون الهدف منه إما إلحاق ضرر بسمعة شخص أو بجسده أو بشرفه، أو بهدف تحقيق ربح مادي أو معنوي، أو الوصول إلى بيانات ومعلومات والعبث فيها. وبالرجوع إلى أسباب الجريمة اغلبها تتلخص بأسباب مالية وابتزاز، وقد تكون هناك أسباب سياسية، عاطفية، وسهولة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بسبب عدم الرقابة، والفئات للمتضررة منها بالغالب الفتيات من طالبات الجامعات والمدارس والسياسيون.